الأمم المتحدة

A/HRC/56/36

الجمعية العامة

Distr.: General
29 April 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

18 حزيران/يونيه – 12 تموز/يوليه 2024

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الثلاثين لإعلان وبرنامج عمل فيينا

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان*

موجز

يقدم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في هذا التقرير لمحة عامة عن نتائج الأنشطة المضطلع بها احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الثلاثين لإعلان وبرنامج عمل فيينا، بما في ذلك تنظيم حوارات إقليمية وحدث رفيع المستوى في كانون الأول/ديسمبر 2023.

وكانت مبادرة حقوق الإنسان 75 فرصة للتفكير في الإنجازات بقدر ما أتاحت الفرصة للتفكير في بعض الإخفاقات المستمرة في حماية حقوق الإنسان للجميع، وفي ما هو مطلوب للتصدي للتحديات المتزايدة بفعالية. وتردد صدى الالتزام المتجدد بطابع حقوق الإنسان العالمي وعدم قابليتها للتجزئة على مدار العام. وساعدت مبادرة حقوق الإنسان 75 على تأكيد أهمية وضع حقوق الإنسان في صميم نظم الحوكمة الوطنية والدولية، بما في ذلك تحويل اقتصاداتنا وعلاقتنا مع الكوكب ومع التكنولوجيات الرقمية، وتمهيد الطريق لسلام دائم. وقد تجلت في نهاية المطاف أهمية وجود نظام قوي وفعال ونزيه وشفاف لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحاجة إلى تعزيز ركيزة حقوق الإنسان.

* أُدرج مرفق هذا التقرير كما ورد وباللغة التي قدم بها فقط.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 19/52، إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان تنفيذ برنامج أنشطة يشمل تنظيم حوارات إقليمية وحدث رفيع المستوى في كانون الأول/ديسمبر 2023 احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الثلاثين لإعلان وبرنامج عمل فيينا. وفي القرار نفسه، طلب المجلس إلى المفوض السامي أن يقدم تقريراً عن الأنشطة المضطلع بها على مدار السنة إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والخمسين.

2- وأُطلقت مبادرة حقوق الإنسان 75 في 10 كانون الأول/ديسمبر 2022. وفي خضم سياق صعب يتسم بتزايد الصراعات، وتفاقم أوجه عدم المساواة، وتنامي خطاب الكراهية، وتقلص الحيز المدني، واستمرار التوترات والانقسامات الجيوسياسية، كان الهدف من المبادرة هو تجديد الإعلان العالمي، وإثبات الكيفية التي يمكن بها لهذا الصك أن يلبي احتياجات عصرنا، والنهوض بالوعد الوارد فيه بتحقيق الحرية والمساواة والعدالة للجميع.

3- ولمبادرة حقوق الإنسان 75 ثلاثة أهداف رئيسية، هي: تعزيز عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة؛ والتطلع إلى المستقبل؛ وتعزيز بيئة حقوق الإنسان.

4- ويقدم المفوض السامي في هذا التقرير لمحة عامة عن نتائج الأنشطة المضطلع بها خلال السنة، والتي تُوجت بالحدث الرفيع المستوى الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر، ويتطلع إلى الخطوات المقبلة والمتابعة.

ثانياً- موجز الأنشطة

5- اضطلعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بأنشطة منتظمة تمثلت في لقاءات إعلامية واجتماعات لتبادل الآراء مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة والشركاء بشأن المبادرة التي أُطلقت لمدة عام. وأنشئ فريق استشاري للشباب، يتألف من 12 شاباً من جميع أنحاء العالم، للمساعدة في تصميم الأنشطة وتنفيذها ومتابعتها.

6- وتضمن برنامج الأنشطة تنظيم أحداث وطنية وإقليمية، وحملة تصديق، ومناسبات شهرية لتسليط الضوء على مواضيع محددة، وحملة توعية، وأنشطة أخرى شارك فيها جميع أصحاب المصلحة، وتُوّجت بحدث رفيع المستوى استضافته جنيف في كانون الأول/ديسمبر 2023، وحضرته مراكز في بانكوك وبنما ونيروبي عبر الربط الشبكي.

ألف- الأحداث الوطنية والدولية

7- نظمت الدول وغيرها من الجهات الفاعلة عدة مؤتمرات ومناسبات عالمية للاحتفال بذكرى إعلان وبرنامج عمل فيينا والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

8- وفي حزيران/يونيه 2023، نظمت الوزارة الاتحادية للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا، بالتعاون مع المفوضية، ندوة رفيعة المستوى بعنوان "مؤتمر فيينا العالمي بعد مرور 30 عاماً: حقوقنا - مستقبلنا" للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان وبرنامج عمل فيينا. وجمعت الندوة خبراء وأكاديميين وقادة فكر وشباب وغيرهم لتقييم الإنجازات التي تحققت في مجال حقوق الإنسان في السنوات الـ 30

الماضية، والتفكير في التحديات الراهنة، وبلورة أفكار ورؤى للمستقبل. وانصب تركيز الندوة على مجالات ثلاثة، هي تعزيز عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة؛ والتكنولوجيا؛ والتطلع إلى المستقبل.

9- وبينما يولي إعلان وبرنامج عمل فيينا قيمة للتنوع الثقافي للبشرية، فقد أكد الاقتناع بأن الاختلافات الثقافية لا يمكن أبداً أن تكون مبرراً لانتهاكات حقوق الإنسان. كما أكد أن تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان هو "شاغل من الشواغل المشروعة للمجتمع الدولي"، مما يمهد الطريق لإنجازات أخرى عديدة في مجال حقوق الإنسان: اتفاق لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، والتقدم المحرز عبر التاريخ في النهوض بحقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق الشعوب الأصلية. ومهد الطريق لإنشاء "الوطن" المؤسسي لحقوق الإنسان: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

10- وشدد المشاركون على ضرورة بذل جهود متضافرة للعودة إلى جوهر عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة. وهذا يعني التعاطي مع جميع الحقوق على قدم المساواة، والحرص الشديد على المساءلة، بغض النظر عن مكان حدوث الانتهاكات. ويستتبع التأكيد على أن المخاطر التي تهدد حقوق الإنسان في مكان ما تشكل تهديداً لحقوق الإنسان في كل مكان. واتفق المشاركون على الحاجة إلى توسيع دائرة حقوق الإنسان، بسبل منها ضمان المشاركة الهادفة للجميع، ودعم انخراط الشباب.

11- وشدد المشاركون في المناقشات أيضاً على أن وجود بيئة حصينة لحقوق الإنسان، تعمل مختلف العناصر المكونة لها معاً وتضع حقوق الإنسان في صميم أهدافها، أمر بالغ الأهمية للإدارة الفعالة. وعلاوة على ذلك، اتفق المشاركون على الحاجة إلى تعزيز مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي مهد إعلان وبرنامج عمل فيينا الطريق لإنشائها. وأخيراً، اتُّفق على ضرورة حماية المحافل المتعددة الأطراف المخصصة للحوار المفتوح والفعال وتوسيعها.

12- ونظمت دول أخرى في جميع أنحاء العالم مؤتمرات عالمية مماثلة. فعلى سبيل المثال، نظمت الصين في حزيران/يونيه منتدى رفيع المستوى لمدة يومين بعنوان "المساواة والتعاون والتنمية: الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان وبرنامج عمل فيينا والإدارة العالمية لحقوق الإنسان". وفي كانون الأول/ديسمبر، وتحت رعاية الملك محمد السادس، نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب ندوة دولية ناقشت السؤال التالي "المثل الإنساني العالمي ... هل هو مسار لم يكتمل؟ احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونظمت إسبانيا، خلال فترة رئاستها للاتحاد الأوروبي، مؤتمراً رفيع المستوى في تشرين الأول/أكتوبر 2023 بعنوان "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: صك صالح لتحقيق الغرض المنشود".

13- ودعمت المفوضية أكثر من 160 من المناقشات والمشاورات والأحداث الوطنية والإقليمية. ونظمت أيضاً اجتماعات مائدة مستديرة رفيعة المستوى في نيويورك بشأن حقوق الإنسان والأجيال المقبلة[1]، وبشأن الحيز المدني، وبشأن الوقاية والسلام والأمن[2].

14- وعُقدت عدة مشاورات وحملات وطنية ودون إقليمية بشأن مواضيع حقوق الإنسان الحاسمة، تمخضت عن توصيات والتزامات وتعهدات. فعلى سبيل المثال، عُقد في أيلول/سبتمبر مؤتمر بشأن حرية وسائط الإعلام وسلامة الصحفيين في البوسنة والهرسك، بتنظيم مشترك مع مكتب المفوضية في الجبل الأسود وصربيا، وذلك بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية. وجمع المؤتمر مسؤولين ومؤسسات وطنية لحقوق

(1) انظر The Universal Declaration of Human Rights at 75: Looking to Future Generations (www.ohchr.org/en/events/events/2023/universal-declaration-human-rights-75-looking-future-generations).

(2) انظر www.ohchr.org/en/human-rights-75/events.

الإنسان ووسائط إعلام لمناقشة تجريم التشهير، والتقاضي الاستراتيجي بشأن خطاب الكراهية، وسلامة الصحفيات. وتعهد ما مجموعه 108 صحفيين ومحررين من البلدان الثلاثة بتعزيز المساواة وعدم التمييز للتحقق من أن وسائل الإعلام في هذه البلدان لا توفر أي مساحة لخطاب الكراهية.

15- وفي حوار عُقد في بوروندي، ناقش المشاركون، بمن فيهم ممثلو حكومات وبرلمانات ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وجهات من المجتمع المدني تمثل مجموعات محددة والأمم المتحدة والسلك الدبلوماسي، التصديق على المعاهدات التي لم يُصدَّق عليها بعدُ، وكيفية تعزيز النظم الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان، والحاجة إلى مواءمة التشريعات مع المعايير الدولية. وشملت تعهدات البلد المضيف بشأن مبادرة حقوق الإنسان 75 قضايا حقوق الطفل، والحق في الصحة، والأوضاع داخل السجون، وحقوق المشردين.

16- واستضافت المفوضية في كمبوديا حدثاً رفيع المستوى جمع 300 مشارك، بمن فيهم كبار المسؤولين الحكوميين، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وشركاء في التنمية، والأوساط الأكاديمية، والصحفيون، والمجموعات موضع التركيز (المثليون والمثليات ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، والأشخاص ذوو الإعاقة، والشباب، والشعوب الأصلية). ومهدت المناقشات الطريق أمام تعهد البلاد في إطار مبادرة حقوق الإنسان 75 بمواصلة تطوير نظام الحماية الاجتماعية.

17- وعُقدت في بربادوس حلقة عمل لبناء قدرات ممثلي 13 بلداً من الكاريبي اشتركت في تنظيمها المفوضية وكمنولث الأمم بشأن تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات وتعزيز الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة. واتفق المشاركون على تشكيل مجموعة إقليمية لمواصلة تبادل الممارسات الجيدة بشأن التعامل مع هيئات المعاهدات والنهوض بهيكل حقوق الإنسان في بلد كل منهم. وفي كانون الأول/ديسمبر، تعهدت أربعة بلدان بإنشاء آليات وطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة أو تعزيز آلياتها القائمة، وتعهدت دولة واحدة بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

18- واستضاف المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي التابع للمفوضية بالاشتراك مع لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان حدثاً إقليمياً بشأن الأمن وحقوق الإنسان في واشنطن العاصمة، بمشاركة الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي. وأكد المشاركون مبادئ الإعلان العالمي والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان. وشددوا على الحاجة إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في تطبيق نماذج السياسات الأمنية، بما في ذلك من خلال جهود الوقاية ومعالجة الأسباب الجذرية للعنف وانعدام الأمن، بما في ذلك الجريمة المنظمة[3].

19- ونظم مكتب المفوضية الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ، بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الإقليميين، حدثاً جانبياً على هامش الاجتماع الثاني والخمسين لقادة منتدى جزر المحيط الهادئ، عُقد في جزر كوك، وركز على دور هياكل المساءلة الوطنية، ولا سيما المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والكيفية التي يمكنها بها تعزيز التنمية والمساواة بين الجنسين. وساعد الحدث على بناء زخم نحو إنشاء مكتب أمين مظالم في جزر كوك يعمل بمثابة مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، وحشد الدعم للتعهدات بإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان أو تعزيز المؤسسات القائمة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتنفيذ استراتيجية قارة المحيط الهادئ الأزرق لعام 2050.

(3) انظر www.oas.org/en/iachr/jsForm/?File=/en/iachr/media_center/preleases/2023/267.asp.

20- وبعد سلسلة من المشاورات التي جمعت أكثر من 200 شخص من مختلف القطاعات، أطلقت الأمم المتحدة في الأردن، بالتعاون مع الشركاء وبتوجيه من فنان الشارع الأردني الشهير صهيب العطار، مشروعاً لفن الشارع في حي الهاشمي الشمالي في شرق عمان لرسم مسار لفن الشارع يوضح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتسلط رسوم على جدران 17 منزلاً الضوء على حقوق الإنسان، مثل حرية التعبير، والحق في اللجوء، وحقوق العمال، وحقوق المرأة، والحق في الغذاء وفي الصحة وفي السكن وفي المياه النظيفة وفي الصرف الصحي وفي بيئة صحية.

21- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أقام المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للمفوضية السامية شراكة مع وزارة العدل وتطوير الدستور (جنوب أفريقيا) لعقد مشاورات دون إقليمية. وناقش ممثلو 11 دولة ومنظمة من منظمات المجتمع المدني موضوع "القضاء على عدم المساواة كعامل مسرع لتعزيز حقوق الإنسان في الجنوب الأفريقي". وناقش المشاركون الأسباب الجذرية لانعدام المساواة في المنطقة دون الإقليمية، فضلاً عن قضايا المناخ والبيئة، والتكنولوجيا الرقمية، وحقوق الإنسان، والاقتصاد والتنمية، والفئات السكانية المعرضة لخطر التخلف عن الركب. واعتمد المشاركون موجزاً للمشاورات، مشفوعاً باقتراحات بشأن سبل المضي قدماً[4].

22- ونظمت المنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني ومجموعات المحامين والجامعات والمنظمات الدينية ومنظمات الأعمال التجارية والفنانون وغيرهم من أصحاب المصلحة من مختلف المناطق مناسبات واجتماعات مائدة مستديرة على مدار السنة، ركزت على المواضيع الرئيسية المتصلة بإعلان وبرنامج عمل فيينا والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[5].

باء- الحوارات الإقليمية

23- عُقدت الحوارات الإقليمية، المشار إليها في قرار مجلس حقوق الإنسان 19/52، في خمس مناطق، ووفرت منتدى لتبادل الآراء بشأن المواضيع الحاسمة لكل منطقة، وأفرزت توصيات بشأن سبل المضي قدماً[6].

1- أفريقيا

24- عُقدت المشاورة الإقليمية الرفيعة المستوى على نطاق أفريقيا بشأن الحق في التنمية باعتباره أداة للتحول وعلاقته بالسلام والأمن في أفريقيا في 8 أيلول/سبتمبر 2023 في أديس أبابا. وقد عقدت المشاورةَ مفوضية الاتحاد الأفريقي والمكتب الإقليمي لشرق أفريقيا التابع للمفوضية، وجمعت 200 مشارك، بمن فيهم كبار ممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بينهم وزراء، ومنهم 22 مشاركاً من الدول الجزرية الصغيرة النامية أو أقل البلدان نمواً أو البلدان النامية غير الساحلية، وممثلون عن أجهزة الاتحاد الأفريقي المكلفة بولاية في مجال حقوق الإنسان، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وكيانات الأمم المتحدة،

(4) www.ohchr.org/sites/default/files/udhr/publishingimages/75udhr/HR75-Summary-document-ROSA.pdf.

(5) من الأمثلة على ذلك مؤتمر كوبنهاغن لسلطة الشعب، الذي عقد يومي 28 و29 أيلول/سبتمبر 2023؛ وعدة أحداث جانبية عُقدت خلال الدورة الثالثة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك أحداث تناولت الطابع العالمي لحقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة؛ وأحداث جانبية عُقدت في المنتدى السنوي الخامس عشر لإشراك المؤسسات التجارية يومي 11 و12 تشرين الأول/أكتوبر 2023، في أتلانتا، الولايات المتحدة الأمريكية؛ والمؤتمر الذي يعقد مرة كل سنتين لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الذي عقد في نيودلهي، والذي اعتُمد فيه إعلان دلهي.

(6) انظر www.ohchr.org/en/human-rights-75/events.

والمجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات الشباب، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والسلك الدبلوماسي، والمؤسسات الإنمائية الدولية.

25- واتفق المشاركون على الحاجة إلى الاستفادة من إطار الحق في التنمية لمواجهة تحديات اليوم، بما في ذلك التحديات التي تمثلها البطالة في صفوف الشباب، والفقر، وعدم المساواة، والتعليم، وإعادة هيكلة الديون، والفساد، والتدفقات المالية غير المشروعة، وعدم المساواة بين الجنسين. ومن الاستنتاجات الرئيسية الأخرى الأهمية التي تتسم بها الاستثمارات التي تستهدف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك من خلال تعزيز اقتصاد حقوق الإنسان.

26- ودعا المشاركون الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة إلى مضاعفة الجهود للتصدي للتحديات التي يطرحها الهيكل المالي العالمي من أجل تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على النهوض بتنميتها. وشُجعت البلدان الأفريقية على العمل من أجل تحقيق قدر أكبر من الشمولية والمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والعدالة في مجال إعادة توزيع الثروة لشعوبها. واتفق المشاركون على اتخاذ خطوات للاعتراف صراحةً بالحق في التنمية وغيره من الحقوق الاجتماعية والمدنية والاقتصادية والسياسية في السياسات الوطنية والأطر القانونية، بما في ذلك في الدساتير وخطط التنمية الوطنية، حسب الاقتضاء. وتشمل الخطوات الهامة في هذا الاتجاه التصديق على بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن إنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وإصدار إعلان منفصل بموجب المادة 34(6) للاعتراف باختصاص المحكمة بتلقي الشكاوى من الأفراد والمجتمع المدني.

2- الأمريكتان

27- في 25 و26 تشرين الأول/أكتوبر 2023، نظم مكتب المفوضية في الأمريكتين في سانتياغو حواراً إقليمياً بشأن تعزيز وصول الشعوب الأصلية في المنطقة إلى العدالة. وكان من بين المشاركين أكثر من 90 قاضياً ومحامياً، وممثلين عن الشعوب الأصلية، والأمم المتحدة وآلياتها المعنية بحقوق الإنسان، بمن فيهم المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ومدافعون عن حقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، وأخصائيون. وافتُتح الحوار واختُتم باحتفالات نظمها ممثلو الشعوب الأصلية.

28- ووُجهت دعوة للمضي قدماً في سن قوانين تعترف بالنظم القانونية للسكان الأصليين وسلطتهم، فضلاً عن تحسين التنسيق مع نظم العدالة العادية وبناء قدرات القائمين على سير العدالة بشأن قضايا الشعوب الأصلية.

29- واتفق المشاركون على تحسين سبل صول الشعوب الأصلية إلى العدالة العادية، بما في ذلك سبل الانتصاف من أي انتهاك لحقوقها الفردية أو الجماعية، بما في ذلك الانتهاكات التي ترتكبها الشركات، مع الاحترام الكامل لعاداتها وتقاليدها ونظمها القانونية. وسُلط الضوء على ضرورة إبراز السوابق القضائية والتوصيات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، والمحاكم الدستورية والعليا الوطنية.

30- وسلم الحوار بأهمية إطلاق عمليات جديدة لرسم حدود أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها أو تسريع العمليات القائمة، واحترام حقوق الشعوب الأصلية وتجنب التكاليف الباهظة والبيروقراطية. وأخيراً، شدد المشاركون على الحاجة الملحة إلى إنشاء نظم لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان أو تعزيز النظم القائمة، والتحقيق في جميع الاعتداءات والتهديدات التي يتعرضون لها والمعاقبة عليها.

31- ووُجهت نداءات لتلبية احتياجات نساء وفتيات الشعوب الأصلية والاستجابة لمطالبهن، بما في ذلك ضمان الاستماع لأصواتهن بحيث يتسنى لهن المساهمة في التنمية والوصول إلى العدالة.

3- آسيا والمحيط الهادئ

32- عُقد الحوار الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، الذي استضافته المفوضية، في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في بانكوك، وجمع أكثر من 250 شخصاً، شارك منهم حوالي 150 شخصاً حضورياً وأكثر من 100 آخرين عبر الإنترنت. وركزت المناقشات على الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، والنظر في التقدم المحرز حتى الآن في المنطقة، والدروس المستفادة من مناطق أخرى من العالم، وسبل المضي قدماً.

33- وضم الحوار دولاً، 11 منها من البلدان الجزرية الصغيرة النامية أو أقل البلدان نمواً أو البلدان النامية غير الساحلية، ومنظمات حكومية دولية إقليمية، ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، ووكالات الأمم المتحدة وكياناتها، وخمسة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات شبابية، والأعضاء الثلاثة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ في الفريق الاستشاري التابع لمبادرة حقوق الإنسان 75، والأوساط الأكاديمية، وجهات أخرى. وكان الهدف هو التعجيل بالحوار بشأن التعاون الإقليمي للنهوض بحقوق الإنسان واتخاذ المزيد من الخطوات نحو إنشاء آلية إقليمية لحقوق الإنسان تماشياً مع روح إعلان فيينا. وحتى الآن، إن منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي المنطقة الوحيدة التي ليس لديها آلية لحقوق الإنسان على نطاق المنطقة، على الرغم من أن الآليات قد تطورت على الصعيد دون الإقليمي، مثل تلك التي تندرج في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

34- وناقش المشاركون فوائد التعاون الإقليمي، بما في ذلك التعاون فيما بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة، والدور الهام للمجتمع المدني، ولا سيما الشباب والحركات الشعبية. وتوسع الحوار في الدروس المستفادة والممارسات الجيدة المستقاة من مناطق أخرى، بما في ذلك أهمية الشمولية على الصعيد الإقليمي، والاستقلال والشفافية، وإمكانية التقاضي، وأهمية الاستناد إلى أولويات الأشخاص الذين تمثلهم الآلية واحتياجاتهم.

35- وأخيراً، ناقش المشاركون سبل المضي قدماً، وخلصوا إلى أن التحديات الحالية، بما في ذلك الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وتغير المناخ، يمكن أن توفر فرصة للتعاون الإقليمي في مجال حقوق الإنسان. وفي حين أن بناء توافق في الآراء يعكس التنوع في جميع أنحاء المنطقة قد يكون أمراً صعباً، فإنه يمكن تذليل الصعوبات من خلال اتباع نهج تدرجي في المناطق دون الإقليمية، مع التركيز على نقاط الدخول والفرص المحلية. وأشار المشاركون إلى أن الحق في التنمية يمكن أن يكون خيطاً مشتركاً للتعاون الإقليمي في مجال حقوق الإنسان، وأن الاعتراف بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة يمكن أن يتيح فرصة لبناء نظام إقليمي للمساءلة في مجال حقوق الإنسان لإنفاذ هذا الحق.

4- أوروبا ووسط آسيا

36- ركز الحوار الإقليمي الذي عُقد في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في بروكسل على الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وجمعت المفوضية، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 100 مشاهد على الإنترنت، بمن فيهم المقررة الخاصة المعنية بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، و100 آخرين شاركوا حضورياً، بمن فيهم ممثلون من 30 دولة، منهم ثلاثة من الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، وثلاث

منظمات إقليمية، وخمس وكالات تابعة للأمم المتحدة، ومجموعة متنوعة من الشركاء، بما في ذلك ممثلون عن منظمات المجتمع المدني والشعوب الأصلية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان[7].

37- وشدد المشاركون في الحوار على أن الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة مرتبط بحقوق الإنسان الأخرى. وسلطوا الضوء على أهمية التعليم البيئي للأطفال والشباب، وأهمية إدماج الحق في بيئة صحية بشكل صريح في الصكوك الإقليمية والتشريعات الوطنية والعمليات دون الوطنية والمحلية. وقد أجمع المشاركون على ضرورة المشاركة الهادفة والمستنيرة لجميع أصحاب الحقوق، مع التركيز بشكل خاص على مشاركة النساء والشعوب الأصلية والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

38- وسُلط الضوء على محنة المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، الذين غالباً ما يتم إسكاتهم أو تعذيبهم أو سجنهم أو حتى قتلهم، وأعرب مندوبون عن الحاجة الملحة إلى إنشاء آليات استجابة سريعة لحمايتهم. وجرى التشديد على أهمية الوصول إلى العدالة، وكذلك على الحاجة إلى توسيع نطاق تجريم الضرر البيئي، بما في ذلك على الصعيد الدولي. وسُلط الضوء أيضاً على مسألتي مساءلة الدول ومؤسسات الأعمال ومنع تضارب المصالح.

39- ودعا المشاركون إلى زيادة التعاون الدولي القائم على مبادئ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة؛ والأهداف الطموحة للعمل البيئي؛ والالتزام بالتخلص التدريجي العادل من الوقود الأحفوري؛ وإنهاء ممارسات الشركات التي تفرض عوامل خارجية سلبية. وسُلط الضوء على الاستثمار من أجل الانتقال العادل إلى الطاقة المتجددة وبناء اقتصاد مستدام لحقوق الإنسان، ووُجهت نداءات بأن تتضمن الصكوك المالية ضمانات لحقوق الإنسان وأن تحترم السياسات الاقتصادية وغيرها من السياسات حقوق الإنسان والبيئة في إطار سيادة القانون.

40- وتقاسم ثلاثة عشر مشاركاً يمثلون منظمات ودولاً وجهات من المجتمع المدني تعهداتهم كنتيجة للحوار الإقليمي.

5- منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

41- في 18 و19 تشرين الأول/أكتوبر 2023، نظمت المفوضية في القاهرة، بالاشتراك مع المعهد العربي لحقوق الإنسان، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجلس القومي لحقوق الإنسان (مصر)، وجامعة الدول العربية، وبالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، حواراً إقليمياً حول موضوع "مستقبل التثقيف في مجال حقوق الإنسان: نحو عقد اجتماعي جديد". وشارك في الحوار نحو 200 شخص، بمن فيهم ممثلو الدول (أربعة منهم من الدول الجزرية الصغيرة النامية أو أقل البلدان نمواً أو البلدان النامية غير الساحلية)، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات الدولية، ومنظمات الشباب والأطفال، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني الناشطة في قطاع التعليم، والجهات المانحة وغيرها.

42- وناقش المشاركون تقرير اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم والخطة العربية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (2022-2026). وحددوا الاتجاهات والمنهجيات اللازمة لبلورة رؤية لتطوير التعليم في عالم متغير، وكيفية إدماج حقوق الإنسان في النهج التربوية وفي إدارة المؤسسات التعليمية. كما تبادلوا الآراء بشأن عناصر عقد اجتماعي جديد بشأن التعليم في البلدان العربية، يعزز إدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج التعليمية.

(7) غيّر مجلس حقوق الإنسان، في قراره 2/55 اسم الولاية، ليصبح "المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة".

43- وقدم المشاركون عدة توصيات بشأن وضع عقد اجتماعي جديد للتعليم في البلدان العربية، يقوم على ضمان الحق في التعليم الجيد مدى الحياة. وسلطوا الضوء على التعليم الجيد باعتباره منفعة عامة، وأكدوا أهمية المشاركة الهادفة لأصحاب المصلحة كأولوية في تصميم البرامج والسياسات ذات الصلة. وشملت التوصيات الأخرى ضمان التمويل المستدام للتعليم الجيد، وتسخير التكنولوجيا من أجل التعليم الشامل والفعال والتدريب، مع إيلاء اهتمام خاص للطفولة المبكرة.

44- وشدد الحوار على دور جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في حماية الحق في التعليم، وعلى مشاركة هذه المؤسسات في النهوض بالجهود الرامية إلى بلورة عقد اجتماعي جديد حول مستقبل التعليم، وحث السلطات المختصة في الدول على المضي قدماً في هذا الصدد. وأخيراً، أوصى المشاركون في الحوار بإنشاء آلية لمتابعة ونشر التوصيات المنبثقة عن الاجتماع.

جيم- حملة التصديق

45- يشكل تشجيع التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من المبادرة، ولبنة من لبنات تحقيق عالمية حقوق الإنسان. وشملت الحملة مبادرات استراتيجية للدعوة وبناء القدرات وإنتاج مواد للدعوة. وعُقدت أربع منها في لبنان وداكار وسوفا وياوندي بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب والبروتوكول الاختياري الملحق بها، كما عُقدت ثلاثة أحداث جانبية، وحدث عالمي واحد للبلدان الناطقة بالبرتغالية في مابوتو.

46- وأسفرت حملة التصديق عن 24 عملية تصديق جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت 23 دولة تعهدات في إطار المبادرة، منها 12 دولة من أفريقيا، وثلاث دول من آسيا والمحيط الهادئ، واثنتان من الأمريكتين، وأربع دول من أوروبا، واثنتان من آسيا الوسطى، مما يمثل 43 عملية تصديق إضافية على المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان والبروتوكولات الاختيارية. فعلى سبيل المثال، قُدمت خمسة تعهدات بشأن إلغاء عقوبة الإعدام والتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وستة تعهدات بشأن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وأربعة تعهدات بشأن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وأربعة بشأن البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، وخمسة بشأن البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وثلاثة بشأن البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، وثلاثة بشأن البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وثلاثة بشأن البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتعلق تعهدان آخران بالتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

دال- مواضيع شهرية بارزة

47- في كل شهر من عام 2023، سُلط الضوء على قضية محددة من قضايا حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تستلزم اتخاذ إجراءات ملموسة وعاجلة من الدول وغيرها من الجهات المسؤولة. وشملت النواتج إصدار بيانات عامة، ورسائل مفتوحة، ومواد اتصال، بما في ذلك ما يتعلق بأثر آليات حقوق الإنسان، وتنظيم مجموعة من الأحداث.

48- واستناداً إلى الزخم الذي ولّده تسليط الضوء في شباط/فبراير على نظم الرعاية والدعم، اعتمدت كل من الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارات اعترفت فيها

الدول بالحاجة إلى إنشاء نظم رعاية ودعم مراعية للمنظور الجنساني وشاملة لمسائل الإعاقة ومراعية للسن مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان[8].

49- وعُقد الاجتماع السادس لما بين الدورات بشأن حقوق الإنسان وخطة عام 2030 في 18 كانون الثاني/يناير 2024، وأكد تزايد قبول مفهوم اقتصاد حقوق الإنسان من قبل الدول والأوساط الأكاديمية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى ومنظمات المجتمع المدني، لا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى إدماج حقوق الإنسان في إصلاحات هيكل المؤسسات المالية الدولية.

50- ونُظمت على مدار العام مناسبات سلطت الضوء على موضوع شهر تموز/يوليه المتعلق بالوقاية والسلام والأمن. وشملت هذه الأحداث مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن بشأن "تعزيز الثقة"، بمشاركة المفوض السامي، ومناسبة اشتركت في عقدها المفوضية وإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات السلام احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وصنع السلام، أكدت من جديد دور حقوق الإنسان في تعزيز فعالية ركيزة السلام والأمن في المنظمة.

51- وحظي موضوع مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية بإقبال كبير على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث امتدت الأنشطة على مدى 16 يوماً. وشكلت المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة موضوع أكبر عدد من التعهدات التي قطعتها الدول في سياق مبادرة حقوق الإنسان 75.

52- وركزت الأنشطة المضطلع بها في مجال التثقيف في مجال حقوق الإنسان على الدعوة في صفوف الشباب ومشاركتهم في عمليات الأمم المتحدة، وعززت شراكة المفوضية مع هيئات المجتمع المدني، بما في ذلك المدارس والأوساط الأكاديمية وحركات الشباب، في المقر وفي الميدان على السواء.

53- وأجرى المكتب الإقليمي لأوروبا التابع للمفوضية سلسلة من المحادثات المتعلقة بحقوق الإنسان تناولت الموضوع الشهري بمشاركة شركاء استراتيجيين؛ وبناء على طلب الشركاء، ستستمر المحادثات إلى ما بعد المبادرة.

هاء- الشراكات والفريق الاستشاري للشباب

54- ساعدت مبادرة حقوق الإنسان 75 على توسيع شبكة الجهات الفاعلة العاملة في مجال حقوق الإنسان: منظمات المجتمع المدني والأخصائيون في مجال الاقتصاد وخبراء التكنولوجيا والعلماء والأكاديميون والفنانون والمتبرعون لأعمال الخير والفلاسفة والزعماء الدينيون والمسؤولون في المدن وصانعو السياسات وجهات عديدة أخرى.

55- وأفضى اجتماع مائدة مستديرة نظمته المفوضية والاتحاد البرلماني الدولي في حزيران/يونيه 2023، وهو الشهر المخصص لموضوع مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة، إلى إقرار تعهدات البرلمانيين في إطار مبادرة حقوق الإنسان 75 بشأن المساواة بين الجنسين والمشاركة السياسية للمرأة[9].

56- واستندت الشراكة مع منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية إلى إنجازات الحملة العالمية التي أطلقتها المنظمة بعنوان "10 ثم 100 ثم 1000 مدينة وإقليم لحقوق الإنسان بحلول عام 2030".

(8) انظر قرار الجمعية العامة 317/77 الذي أعلن يوم 29 تشرين الأول/أكتوبر اليوم الدولي للرعاية والدعم، وقرار مجلس حقوق الإنسان 6/54.

(9) انظر www.ohchr.org/en/human-rights-75/parliamentarians.

57- وعلى وجه الخصوص، أدى تنشيط الدعم المقدم من المجتمع الخيري والقطاع الخاص إلى تضخيم أثر مبادرة حقوق الإنسان 75 وحفز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين للنهوض بحقوق الإنسان على الصعيد العالمي. فقد كثفت الجهات المعنية العمل بين شبكاتها، وضمنت مشاركة الحركات العالمية، وسلطت الضوء على الحدود المتطورة لحقوق الإنسان.

58- وبالشراكة مع شبكة حقوق الطفل والفريق الاستشاري التابع لها، أعدت المفوضية دراسة استقصائية عالمية عن تطلعات الأطفال فيما يتعلق بمستقبل حقوق الإنسان. وشارك في الاجتماع نحو 000 4 طفل، مما شكل أساساً لبلورة رؤية الأطفال لحقوق الإنسان[10]. وأوصى الأطفال بزيادة التعاون معهم على الصعد الدولي والوطني والمحلي مع إتاحة فرص على شبكة الإنترنت وخارجها، بما في ذلك عن طريق حث البلدان على وضع وتنفيذ قوانين وسياسات وطنية تجعل المشاركة الآمنة للأطفال إلزامية؛ وتوسيع نطاق أنشطة الاتصال التي تضطلع بها الأمم المتحدة، لتشمل مزيداً من الأطفال وتكفل المشاركة العادلة لجميع الأطفال؛ وتوفير المعلومات والتدريب في مجال حقوق الإنسان، والدعم المالي والتقني؛ وتعزيز المعرفة والوعي بين أفراد المجتمع المحلي في مجال حقوق الإنسان.

59- وقام الفريق الاستشاري للشباب، الذي يتألف من 12 ناشطاً شاباً ملهماً من جميع أنحاء العالم، بالترويج لمبادرة حقوق الإنسان 75 بين الشباب في جميع أنحاء العالم وعمل على دمج منظورات الشباب فيها. وأصدر الفريق إعلاناً خاصاً بالشباب بشأن تعهده في إطار مبادرة حقوق الإنسان 75[11]. ودعا الفريق الحكومات والأعمال التجارية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأمم المتحدة وصانعي القرار وواضعي السياسات ومن هم في مواقع السلطة إلى العمل من أجل مستقبل عادل وشامل ومستدام لحقوق الإنسان لفائدة الأجيال الحالية والمقبلة. وفي حين سلم الفريق الاستشاري بأن الدول هي من يتحمل المسؤولية الرئيسية، قطع على نفسه التزاماً بالحفاظ على الأمل وبمواصلة العمل من أجل النهوض بحقوق الإنسان ورفع صوته ضد انتهاكات حقوق الإنسان والظلم وإساءة استعمال السلطة والتحيز والتمييز.

واو- أنشطة الاتصال

60- استهدفت حملة التوعية بمبادرة حقوق الإنسان 75 زيادة المعرفة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإذكاء الوعي به، وإلهام الناس من خلال قصص الأفراد والجماعات الذين دافعوا عن حقوق الإنسان.

61- وشملت الحملة مواد اتصال بعدة لغات، وتطوير هوية بصرية، وأشرطة فيديو عن حقوق الإنسان (42 شريطاً في المجموع) ومقالات تحقيقية، مع التركيز أيضاً على المواضيع الشهرية البارزة وعلى تأثير آليات حقوق الإنسان، ومنتجات المشاركة على وسائل التواصل الاجتماعي، ومجموعة متنوعة من المواد الترويجية (الإلكترونية والمطبوعة) ونسخة مصورة من الإعلان العالمي. وتم الترويج للمبادرة والحدث رفيع المستوى وحملة التوعية على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية، حيث بلغ عدد الذين تابعوا الأنشطة نحو 193,2 مليون شخص.

62- وعلى مدار العام، نُظمت سلسلة من الاحداث الفنية، مما أشعل روحاً جماعية من العمل والتذكر وساهم في إذكاء الوعي بقضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في بيئة صحية، وحقوق الشعوب الأصلية والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، وقضايا عديدة أخرى. وشملت الأحداث مهرجانات لأفلام حقوق الإنسان (فيجي وكينيا)، ومسابقات فنية في مجال حقوق الإنسان، ومعارض للصور الفوتوغرافية

(10) انظر See www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/children/Children-vision-HR-75.pdf.

(11) انظر www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/youth/hr75/hr-75-youth-declaration.pdf.

وحلقات عمل (بلجيكا، وبيرو، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والصومال، وكينيا، وملديف)، وعروض كوميدية وأغاني راب أو عروض تقليدية (تايلند، وكمبوديا، وموزامبيق)، ومسابقات عن حقوق الإنسان (أوكرانيا)، ومناسبة شارك فيها أكثر من 500 طالب من طلاب المدارس الثانوية من المدارس العامة في مدينة نيويورك لمناقشة التحديات والحلول الملموسة في مجال حقوق الإنسان في حياتهم اليومية. وأقيمت عشر حفلات موسيقية على ضوء الشموع حول العالم، بالإضافة إلى العديد من الحفلات والفعاليات الأخرى التي قادتها المجتمعات المحلية والشباب في مناطق مختلفة.

63- وبلغ عدد الزائرين خلال الأيام المفتوحة في قصر ويلسون 300 3 زائر (بمن في ذلك 300 تلميذ) حضروا الحدث لمعرفة المزيد عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتم عرض ملصقات عن مبادرة حقوق الإنسان 75 في صالة المغادرة بمطار جنيف، وفي كانون الأول/ديسمبر 2023 خلال سباق *Escalade* في جنيف، الذي شارك فيه أكثر من 000 50 شخص.

64- وفي 10 كانون الأول/ديسمبر، أقيم حفل موسيقي بمناسبة يوم حقوق الإنسان في مسرح الحمراء في جنيف. وضم الحدث المجاني مواهب عالمية من كل قارة، تمثل مختلف الأنواع الفنية ومواضيع حقوق الإنسان، وحضره ممثلون عن الدول الأعضاء والأمم المتحدة، فضلاً عن أفراد من عامة الجمهور.

65- ومُنحت جائزة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان في 15 كانون الأول/ديسمبر في مناسبة أُقيمت للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في قاعة الجمعية العامة في نيويورك، نظمتها المفوضية ورئيس الجمعية العامة.

66- وفي 16 كانون الأول/ديسمبر، أقيم العرض العالمي الأول لنشيد "الجميع في كل مكان" المكرس للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في قاعة كارنيجي في نيويورك، بدعم من المفوضية وجوقة سيسيليا في نيويورك.

67- وعلاوة على ذلك، اضطلع 35 من مراكز ودوائر ومكاتب الإعلام التابعة للأمم المتحدة بأكثر من 80 نشاطاً بما لا يقل عن 16 لغة، بالإضافة إلى اللغات الرسمية الخمس للأمم المتحدة. ونُظمت معظم الأنشطة بمشاركة المنسقين المقيمين و/أو أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وفي بعض الحالات بمشاركة الحكومة المضيفة والمجتمع المدني. واستهدفت الأنشطة الشباب والشعوب الأصلية وطائفة الروما والأشخاص ذوي الإعاقة.

زاي- الحدث الرفيع المستوى المخصص لمبادرة حقوق الإنسان 75

68- تُوجت مبادرة حقوق الإنسان 75 بتنظيم حدث رفيع المستوى عُقد يومي 11 و12 كانون الأول/ديسمبر 2023 في القاعة XX في قصر الأمم في جنيف، وبُثَّ من خلال الربط الشبكي في مراكز في بانكوك ونيروبي وبنما.

69- وجمع الحدث الرفيع المستوى، الذي عقدته المفوضية وشاركت في استضافته حكومة سويسرا، أكثر من 130 بلداً، تمثل جميع المناطق، منها 26 بلداً من أقل البلدان نمواً، و11 دولة جزرية صغيرة نامية، و12 بلداً نامياً غير ساحلي. وشارك ما مجموعه 16 رئيس دولة أو حكومة و58 من كبار الشخصيات، إلى جانب منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وممثلي البرلمانات والمنظمات الدولية والإقليمية ومجتمع الأعمال والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والفنانين.

70- وشارك أكثر من 200 2 شخص حضورياً في المواقع الأربعة، 155 منهم على الأقل تقل أعمارهم عن 25 عاماً. ويُسِّرت المشاركة في الحدث للأشخاص ذوي الإعاقة. وانضم أكثر

من 600 1 شخص إلى غرفة الاجتماعات الافتراضية عبر الإنترنت، وفي جميع أنحاء العالم، والعديد من الأشخاص الآخرين من خلال التلفزيون الشبكي للأمم المتحدة. وخلال اليومين، تم تطوير مجموعة متنوعة من المنتجات، بما في ذلك مواد الوسائط المتعددة الملهمة، بمشاركة المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين الشباب.

71- وأتاح الحدث الرفيع المستوى فرصة فريدة للتفكير الجماعي في التقدم المحرز منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا، وكذلك بشأن الإخفاقات العديدة في دعم حقوق الإنسان، مما أدى إلى تزايد أوجه عدم المساواة، ودورات الصراع والعنف، والادعاءات بازدواجية المعايير، والتمييز المستمر، كل ذلك جعل الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي بعيدة المنال بالنسبة إلى الكثيرين.

72- واشتمل اليوم 1 على حلقات نقاش بشأن عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، وبشأن تعزيز منظومة حقوق الإنسان؛ وجلسات جمعت الأطراف العاملة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان بصفات مختلفة؛ ودورتين لإعلان التبرعات من قبل الدول؛ وجلسة واحدة مخصصة لإعلاء صوت عامة الناس وغيرهم بشأن المضي قدماً. وتضمن اليوم 2 حلقة نقاش افتتاحية للقادة وأربعة اجتماعات مائدة مستديرة رفيعة المستوى بشأن مستقبل حقوق الإنسان والسلام والأمن؛ والتكنولوجيات الرقمية؛ والتنمية والاقتصاد؛ والبيئة وتغير المناخ.

73- ودعت الدول، إلى جانب جماعات المجتمع المدني والشباب والأطفال وقطاع الأعمال والمدافعين عن حقوق الإنسان والفنانين والفلاسفة وغيرهم، إلى تجديد الالتزام بالقيم التي يقوم عليها الإعلان العالمي، وذلك من خلال صيغته التي تتيح مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين.

74- واستناداً إلى المشاورات والأنشطة التي جرت خلال السنة، أظهرت المناقشات التي جرت على مدى اليومين وجود حركة عالمية قوية لحقوق الإنسان. وأظهر تبادل الآراء كيف يحشد الناس جهودهم للتنديد بالفظائع التي يرونها، ومن ثم يساهمون في تنامي الوعي بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وجرى التشديد أيضاً على إمكانات الشباب، الذين يقبلون الإطار الدولي لحقوق الإنسان ويشيرون إليه بصورة متزايدة، بوصفهم مدافعين عن حقوق الإنسان. غير أنه لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود لزيادة فرص الحصول على التثقيف في مجال حقوق الإنسان وتوسيع نطاق المشاركة، بما في ذلك عن طريق بناء تحالفات بين الدول ومنظمات المجتمع المدني للنهوض بحقوق الإنسان، كما شوهد في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة في بيجين. وعلى نفس المنوال، يجب حماية الحيز المدني وحقوق الإنسان؛ ولذلك دعا المشاركون إلى وضع استراتيجيات لتشجيع الدول على التفاعل الإيجابي مع المدافعين عن حقوق الإنسان.

75- ومع احتدام الصراعات وتصاعدها في جميع أنحاء العالم، شكل السلام والأمن ومنع نشوب الصراعات موضوعيْن محوريْن في المناقشات التي جرت خلال اليومين، بما في ذلك خلال اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى الذي عقد في 12 كانون الأول/ديسمبر. وأشار المشاركون إلى أهمية الاستفادة من دروس الماضي واستعادة إنسانية الجميع من خلال الاحترام الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة والقانون الدولي الإنساني. وأشار المشاركون إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان غالباً ما تسبق اندلاع العنف، وشددوا على دور حقوق الإنسان في منع نشوب النزاعات، وعلى أهمية تحليل حالة حقوق الإنسان من أجل تفعيل آليات الإنذار المبكر. وأوصى المشاركون على وجه الخصوص بتمكين منظومة حقوق الإنسان من الإسهام بشكل منهجي في عمليات الإنذار المبكر والوقاية. وفي حالات العنف الأخرى، مثل تلك المتعلقة بعنف العصابات أو الجريمة المنظمة، شدد المشاركون

على أن استجابات أجهزة إنفاذ القانون ينبغي أن تمتثل امتثالاً تاماً لمعايير حقوق الإنسان، وذلك من خلال الحفاظ على سيادة القانون وتجنب التجاوز والإفراط في الإجراءات الأمنية.

76- وركزت رسالة رئيسية أخرى نُقلت خلال اليومين على الحاجة إلى تسريع الجهود بشكل عاجل لمكافحة أوجه عدم المساواة، بما في ذلك من خلال ترسيخ الاقتصاد في مجال حقوق الإنسان. وعلى وجه التحديد، شدد المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى المعني بالتنمية والاقتصاد على تعزيز الاعتماد المالي، وتحسين التعاون الدولي بشأن الضرائب والتدفقات المالية غير المشروعة، وتشجيع اقتصاد الرعاية، وشبكات الأمان الاجتماعي، وتحصين الإنفاق الاجتماعي. ووُجهت دعوات لتحسين الإطار المتعدد الأطراف لتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها، وهو ما من شأنه أن يعطي الأولوية للإنفاق الاجتماعي والتنمية المستدامة والعمل المناخي على خدمة الديون، ولبناء حواجز لحماية حقوق الإنسان في عمل المؤسسات المالية الدولية وهيكلها وفي الإصلاحات التي تشملهما. وأشار المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة أيضاً إلى أنه ينبغي أن تزيد البلدان المتقدمة النمو مساعدتها الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال التعاون الدولي، كما أشاروا إلى التحديات المحددة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والتي يتعين التصدي لها.

77- وشكل موضوع البيئة وتغير المناخ أحد التحديات الحاسمة الأخرى التي نوقشت خلال اليومين، حيث وُجّهت دعوات واضحة لترسيخ العمل البيئي، بما في ذلك ما يتعلق بتغير المناخ، في مجال حقوق الإنسان. واتفق المشاركون على ضرورة التعاون بشأن النهوض بمعايير الحق في بيئة صحية في الأطر والسياسات القانونية المحلية والإقليمية والدولية، بما في ذلك من خلال التصديق على المعاهدات القائمة والنظر في وضع معاهدات جديدة، واستحداث آليات وسياسات فعالة لإعمال هذا الحق. ويجب على الدول أيضاً أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بتمويل الأنشطة المناخية، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالتكيف والخسائر والأضرار. وشدد بعض المشاركين أيضاً على الحاجة إلى التعجيل بالانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، والإلغاء التدريجي المنصف للإعانات العامة التي تسبب ضرراً بيئياً، وأكدوا على ضرورة أن تسترشد عملية صنع القرار بأفضل المعارف العلمية المتاحة.

78- وفي إطار تبادل الآراء الذي جرى خلال الحدث الرفيع المستوى، شدد المشاركون أيضاً على ضرورة أن تضع الدول والشركات حقوق الإنسان في مقدمة وصميم كل الجهود الرامية إلى تطوير التكنولوجيا الرقمية واستخدامها وتنظيمها. وفي حين أن هذه التكنولوجيا، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي التوليدي، تتيح إمكانية النهوض بحقوق الإنسان، فإن مخاطر الإضرار بحقوق الإنسان التي تنطوي عليها حقيقية، بما في ذلك استمرار استبعاد الملايين من المزايا التي ينطوي عليها العصر الرقمي. وجرى التشديد على قيمة المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وكذلك على ضرورة التحول إلى التنظيم والمعايير الملزمة على نطاق الصناعة. ويجب أيضاً أن تمثَّل الدول ذات الموارد المحدودة تمثيلاً مناسباً على طاولة التفاوض. وكسبيل للمضي قدماً، اتفق المشاركون على دعم توصية الأمين العام بشأن إنشاء آلية استشارية رقمية لحقوق الإنسان، بدعم من المفوضية، لمساعدة الدول وغيرها في وضع نُهج قائمة على حقوق الإنسان لتطوير التكنولوجيا الرقمية واستخدامها وإدارتها بطريقة رشيدة.

79- وطُرحت مسألة الحاجة إلى التصدي للإفلات من العقاب بإلحاح على امتداد الحدث الرفيع المستوى. فالعمل على تحقيق المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والسعي إلى تحقيق العدالة الانتقالية أمران حاسمان لمعالجة المظالم التي يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار والصراع، إذا لم تعالج. ودعا المشاركون أيضاً إلى تعزيز آليات المساءلة عن التدهور البيئي، بما في ذلك تغير المناخ، مشيرين إلى أن العمل المضطلع به في هذا الصدد يمكن أن يسترشد بعناصر نهج العدالة الانتقالية؛ فعلى سبيل المثال، يمكن للجنة دولية للتحقيق في أزمة الكوكب الثلاثية أن تساعد في تفسير الأزمة وإحياء ذكراها ومعالجتها،

مع تنفيذ التدابير اللازمة لتجنب تكرارها. وأوصِي بإلحاح أيضاً بالاضطلاع بدور قيادي في مجال العدالة التعويضية عن تركة الرق والاستعمار، بالاستناد إلى منظورات السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

80- ووُجهت على مدار اليومين دعوة قوية لوضع حد للتمييز ومن أجل الاحترام الكامل لحق كل فرد في المشاركة الفعالة في الحياة العامة، كأداة حيوية لاستعادة الثقة في المؤسسات العامة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتمهيد الطريق لإيجاد حلول فعالة للتحديات المشتركة. وشدد المشاركون على أهمية ضمان هذا الحق للفئات التي تعاني تقليدياً من التهميش والاستبعاد في جميع المجالات، وذلك مثلاً عن طريق تعزيز مشاركة المرأة في التفاوض على اتفاقات السلام، أو مشاركة مجتمعات الشعوب الأصلية في صنع القرارات البيئية. وعلى نفس المنوال، حث المشاركون على الاحترام الكامل لحرية التعبير والتجمع، وهو ما يستلزم اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب من قبل الدول والشركات لضمان فضاء رقمي مفتوح وآمن وشامل.

81- وأعرب المشاركون أيضاً بوضوح، بما في ذلك مركز بانكوك، عن الحاجة إلى ضمان إشراك الشباب والأطفال إشراكاً مجدياً في عملية صنع القرار. وبشكل ملموس، يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء مجالس استشارية للشباب تكون شفافة وتتمتع بموارد جيدة أو من خلال معالجة العجز في تمثيل الشباب في السياسة. وأبرز المشاركون كذلك الحاجة إلى إدخال تحسينات جذرية على تمتع الأطفال بحقوق الإنسان في كل جانب من جوانب حياتهم، وحثوا أيضاً على تعزيز فرص حصولهم على التعليم، بما في ذلك التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

82- وأخيراً، تردد صدى تعزيز نظام حقوق الإنسان كرسالة بالغة الأهمية: فوجود منظومة قوية ودعامة متينة لحقوق الإنسان يشكلان بهذا المعنى قوة أساسية لإيجاد حلول فعالة للتحديات المشتركة. والتطور الملحوظ لمنظومة حقوق الإنسان هو مدعاة للفخر بالنسبة إلى المجتمع العالمي الذي يسعى إلى زيادة تعزيز هذه المنظومة. وجرى التشديد على ضرورة أن تواصل المؤسسات والآليات العالمية والإقليمية لحقوق الإنسان الابتكار من أجل زيادة الفعالية والشمولية؛ واقترح بعض المشاركين توسيع نطاق الممارسات القائمة للجمع بين الآليات العالمية والإقليمية بطريقة منهجية. وقد تردد صدى المكانة الحاسمة التي يتبوؤها المجتمع المدني داخل هذه المنظومة بوضوح. وجرى التشديد أيضاً على ضمان المشاركة الفعالة والبناءة من جانب الجهات المسؤولة في النظام، وكذلك على ضرورة السعي إلى تحقيق العالمية، ومعالجة أزمات حقوق الإنسان أينما نشأت بنفس القدر من الاهتمام والحرص على اتباع نُهج متسقة، مع وضع حد للانتقائية والكيل بمكيالين.

حاء- التعهدات

83- تمثل أحد الأهداف الرئيسية لمبادرة حقوق الإنسان 75 في حشد التعهدات بإحداث تغيير ملموس نحو تعزيز تمتع الجميع بحقوق الإنسان. وقد دعا المفوض السامي جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك مؤسسات الدولة (السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية)، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، وكيانات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والأعمال التجارية، والشباب وغيرهم إلى إعلان تعهدات.

84- وأُعلنت التعهدات خلال جلستين مخصصتين في الحدث الرفيع المستوى، وأخذت الكلمة أكثر من 130 دولة. ومن مركز بنما، أعلنت وزيرة شؤون المرأة تعهد الدولة، وأعقب ذلك حدث رفيع المستوى اشتركت في تنظيمه مع وزارة الخارجية، وحضره خبراء من أمريكا اللاتينية لتحليل مساهمة المنطقة في مجال حقوق الإنسان، والتحديات الرئيسية والأولويات العليا لحقوق المرأة، والشعوب الأصلية، والأعمال

التجارية وحقوق الإنسان، وحرية التعبير، ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب منذ إصدار الإعلان العالمي. ومن مركز نيروبي، أعلن المدعي العام لدولة كينيا تعهدات استناداً إلى المشاورات الوطنية والإقليمية التي جرت خلال العام. وأعقب ذلك حدث جانبي حول موضوع "قوة الفنون من أجل حقوق الإنسان"، استكشف كيف يمكن للفن والموسيقى ووسائط الإعلام الإبداعية أن تشكل قوة للنهوض بحقوق الإنسان، وشارك فيه موسيقيان بارزان، هما إريك واينا وجولياني.

85- وكان الإقبال على التعهدات في إطار مبادرة حقوق الإنسان 75 قوياً، حيث قدمت جهات فاعلة مختلفة 782 تعهداً. وورد ما مجموعه 520 تعهداً من 142 دولة، بالإضافة إلى سبعة تعهدات مشتركة، في حين ورد 255 تعهداً من جهات فاعلة أخرى: 111 تعهداً من منظمات المجتمع المدني؛ و50 من كيانات الأمم المتحدة؛ و25 من المنظمات الحكومية الدولية؛ و44 من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ و19 من أوساط الأعمال وستة من جهات أخرى.

86- وقدم ما يقرب من 80 في المائة من الدول تعهداً في إطار مبادرة حقوق الإنسان 75 أو انضمت إلى دول أخرى قدمت تعهدات، وكانت نسبة كبيرة من هذه التعهدات ملموسة ومحددة زمنياً وتنطوي على إمكانية إحداث تحول. وفي كثير من الحالات، دعمت المفوضية، بما في ذلك من خلال مكاتبها القطرية والإقليمية، الدول والآليات الإقليمية في إعداد هذه التعهدات واعتمادها[12].

87- وقُدم ما مجموعه 72 تعهداً بشأن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وتمثيلها في الأدوار القيادية، وسد الفجوة الرقمية، وزيادة تمويل المانحين للجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز السياسات الخارجية النسوية؛ وتعلق 52 تعهداً بتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك ضمان الرعاية الصحية الشاملة، وتعزيز فرص الحصول على التعليم والحماية الاجتماعية، والقضاء على الفقر المدقع؛ بينما ورد 45 تعهداً بشأن العدالة وسيادة القانون، بما في ذلك اللجوء إلى العدالة والعدالة الانتقالية؛ و44 تعهداً بشأن حقوق الشباب والأطفال، بما في ذلك مشاركة الشباب والأطفال وانخراطهم في عمليات صنع السياسات؛ و32 تعهداً بشأن البيئة وتغير المناخ، بما في ذلك تعزيز الحق في بيئة آمنة وصحية ومستدامة، وبشأن التخفيف من المخاطر وضمان العدالة المناخية؛ بينما تعهدت 32 دولة باتخاذ خطوات بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك عن طريق تعديل التشريعات، وإنشاء مؤسسات أمناء المظالم، وتحسين تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، وحماية الحقوق في سياق النزاعات المسلحة. وقدم ما مجموعه 18 دولة تعهدات ملموسة إما بالعمل مع المفوضية أو بتقديم الدعم المالي لها. وقُدم نحو 17 تعهداً بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما في ذلك اعتماد استراتيجيات أو تشريعات وطنية بشأن بذل العناية الواجبة. وتعهدت 16 دولة بإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان أو بتعزيز المؤسسات القائمة. وورد 14 تعهداً بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وتعهدت 12 دولة بحماية حقوق كبار السن، بما في ذلك من خلال الجهود الرامية إلى فتح مفاوضات من أجل إبرام معاهدة ملزمة واعتماد خطط وطنية. ووردت تسعة تعهدات بشأن مكافحة العنصرية، بما في ذلك من خلال وضع خطط وطنية وإنشاء مؤسسات لمعالجة تركات الماضي.

(12) انظر صفحة التعهدات التابعة للمفوضية. ويمكن البحث عن التعهدات المعلنة أيضاً في الفهرس العالمي لحقوق الإنسان (https://uhri.ohchr.org/en).

88- وتعهدت باراغواي والبرتغال والمغرب جماعياً بالعمل على مأسسة التعاون والشراكة والحوار وتبادل الخبرات والتجارب بين الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة من خلال إحداث شبكة دولية لهذه الآليات في سنة 2024[13].

89- وتتعلق تعهدات الدول الأخرى بالحيز المدني، ومكافحة خطاب الكراهية، والحقوق الرقمية، والمهاجرين والصراع وتعددية الأطراف، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

90- وتجدر الإشارة أيضاً إلى التعهدات التي قطعتها جهات فاعلة أخرى؛ على سبيل المثال، تعهدت شبكة الممارسين B-Tech بالرجوع إلى المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان للحصول على إرشادات بشأن بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان وتشجيع شركائها على احترام حقوق الإنسان من خلال القيام بالمثل.

91- وتعهدت المفوضية بأن تظل ثابتة في دعمها للشركاء، ولا سيما الدول، للوفاء بتعهداتهم وفقاً لالتزاماتهم الدولية في مجال حقوق الإنسان.

92- وتشكل المتابعة الفعالة للتعهدات المقطوعة في إطار مبادرة حقوق الإنسان 75، من جانب جميع أصحاب المصلحة، عنصراً رئيسياً للحفاظ على الزخم الذي ولدته المبادرة وجزءاً من الجهد المبذول لتحقيق تغيير إيجابي في حالات حقوق الإنسان.

93- ويمكن أن تقدم الدول معلومات عن التقدم الذي تحرزه في تنفيذ التعهدات في سياق استعراضها من قبل آلية من آليات حقوق الإنسان، مثل هيئات المعاهدات، أو في تقاريرها المعدة للاستعراض الدوري الشامل، أو من خلال استعراضها الوطني الطوعي لتجاربها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أو في الدورات العادية لمجلس حقوق الإنسان. ويشجَّع بقوة التشاور الوثيق مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية المعنية، في عملية تنفيذ التعهدات. وتشجَّع الإجراءات الخاصة التابعة للمجلس على مراعاة التعهدات التي قُطعت في إطار ولاياتها.

94- وعلى الصعيد القطري، تعمل المفوضية، إلى جانب منظومة الأمم المتحدة ككل، على دعم تنفيذ التعهدات. وتشمل البرامج القطرية والإقليمية للمفوضية لعام 2024 دعماً مخصصاً لتنفيذ التعهدات، حسب الاقتضاء. وستسلط المفوضية أيضاً الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ التعهدات على أساس منتظم. وعلاوة على ذلك، تجري حوارات استراتيجية مع كيانات الأمم المتحدة بهدف تعزيز تنفيذ التعهدات، وتتعامل المفوضية مع الكيانات التجارية لحثها على متابعة التزاماتها.

ثالثاً- استنتاجات وتوصيات

95- أتاحت مبادرة حقوق الإنسان 75 فرصة فريدة للتفكير الجماعي في التقدم الملحوظ الذي أُحرز منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي بعض أوجه القصور المستمرة في حماية حقوق الإنسان للجميع، وبشأن ما هو مطلوب في إطار التطلع إلى المستقبل من أجل التصدي بفعالية للتحديات المتزايدة. ومن الاستنتاجات التي أفرزتها المبادرة، التأكيد على أن التحديات العديدة في مجال حقوق الإنسان لا تعكس "فشلا" لحقوق الإنسان نفسها، بل تعكس الحاجة إلى تعزيز التنفيذ.

(13) www.ohchr.org/sites/default/files/udhr/publishingimages/75udhr/Morocco_Paraguay_Portugal_%20%28Joint%29_EN.pdf.

96- واعترافاً بالتحديات العديدة والمتنامية التي تواجه المجتمع العالمي، أعرب أصحاب المصلحة عن التزامهم المتجدد بعالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة. ولكي تكون حقوق الإنسان عالمية حقاً، يجب التمتع بها جميعاً على قدم المساواة، بينما يجب رفض الانتقائية والكيل بمكيالين في جدول أعمال حقوق الإنسان. وعندما تتعرض حقوق الإنسان للهجوم على وجه التحديد، ينبغي أن يتجند الجميع للدفاع عنها بأقصى قوة، بما في ذلك الدول والمؤسسات الدولية والمدافعون عن حقوق الإنسان. وقد شُدّد على الحاجة إلى تعزيز الحوار وإيجاد حلول أكثر ابتكاراً وإقامة شراكات أوسع نطاقاً، وطالب الشباب بمشاركة هادفة وحاسمة في صنع القرار.

97- واستناداً إلى التعامل الثري وعلى نطاق واسع مع مختلف الجهات الفاعلة في جميع مراحل المبادرة والنتائج التي أفرزها الحدث الرفيع المستوى، أعدت المفوضة بيان رؤية (انظر المرفق)، يتضمن رسائل رئيسية تهدف إلى التحقق من أن حقوق الإنسان في صميم العمل المتجدد من أجل السلام؛ وأن الاقتصادات تعمل من أجل الناس والكوكب؛ وأن البيئة مواتية للحوكمة الفعالة ولوضع حواجز لحماية التقدم في المجالين الرقمي والعلمي. ويأمل المفوض السامي أن تُدمَج هذه الرسائل في ميثاق المستقبل، وهو الوثيقة الختامية التي ستعتمد في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيعقد يومي 22 و23 أيلول/سبتمبر 2024 في نيويورك.

98- وكما أكد القادة في حلقة النقاش الافتتاحية في اليوم 2 من الحدث الرفيع المستوى، إن التصدي للتحديات الراهنة في العالم، بما في ذلك الصراع وتغير المناخ وعدم المساواة، يتطلب إرادة سياسية وزيادة التعاون والحوار الصريح وتعزيز منظومة حقوق الإنسان.

99- وبشكل أساسي، ساعدت مبادرة حقوق الإنسان 75 على تأكيد قيمة إرساء نظم الحوكمة الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان. وللوفاء بتصريحات القادة ودعوات الناس بشأن التحول في اقتصاداتنا، وفي علاقتنا مع الكوكب ومع التكنولوجيات الرقمية، ولتمهيد الطريق لإحلال سلام حقيقي ودائم، يجب تبني حقوق الإنسان كمسار للحلول. إن دعم الطيف الكامل لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية والحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، يمكن أن يساعد في صياغة حلول دائمة. وإن السلام والأمن الدائمين يعتمدان على حقوق الإنسان. فمن ناحية، كثيراً ما تكون انتهاكات حقوق الإنسان هي السبب الجذري للمظالم والصراعات؛ ومن ناحية أخرى، يشكل إعمال جميع حقوق الإنسان عنصراً أساسياً لبناء سلام مستدام قائم على المساواة والعدالة. وفي نهاية المطاف، تمثل حقوق الإنسان الرغبة الدائمة – العالمية – في المساواة والحرية والعدالة.

100- وتشكل حقوق الإنسان أيضاً مخططاً لتعاون متعدد الأطراف أكثر فعالية وترابطاً، لأنها تمثل القيم التي توحّد الصفوف وتسد الفجوات.

101- وتحقيقاً لذلك، فإن وجود منظومة متينة وفعالة ونزيهة وشفافة لحقوق الإنسان أمر حيوي. فالسلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان، هي الركائز التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة وهي مترابطة ويعزز بعضها بعضاً. ويعني الاعتراف بتساوي قيمتها وأهميتها الالتزامَ بتعزيز ركيزة حقوق الإنسان وضمان زيادة كبيرة في الموارد المتاحة للمفوضية لتمكينها من الاضطلاع بولايتها بفعالية. وستواصل المفوضية الابتكار في أساليب عملها وشراكاتها وشبكاتها من أجل إنجاز مهمتها، على النحو الوارد في تعهدها في إطار مبادرة حقوق الإنسان 75، بأن تكون شريكاً موثوقاً به للجميع في مجال حقوق الإنسان.

102- ومن هذا المنطلق، واعترافاً بأن مبادرة حقوق الإنسان 75 تتيح فرصة قيّمة للتقييم والتطلع إلى المستقبل، يوصي المفوض السامي الدول بالقيام بما يلي:

(أ) أن تعرب عن التزامها المتجدد بعالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، وتعطي الأولوية لإعمال الطيف الكامل لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية والحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، من دون تمييز من أي نوع؛

(ب) أن تكفل المتابعة الفعالة للتعهدات المقطوعة في إطار مبادرة حقوق الإنسان 75، بما يتماشى مع التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان وبالتشاور الوثيق مع منظمات المجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة والمجتمعات المحلية المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين، وتقدم تقريراً عن التقدم المحرز إلى المفوضة، وكذلك في سياق الاستعراض الذي تجريه آليات حقوق الإنسان وفي الدورات العادية لمجلس حقوق الإنسان؛

(ج) أن تعترف بحقوق الإنسان طريقاً لإيجاد حلول للتحديات الأكثر إلحاحاً في العالم ولتنشيط تعددية الأطراف، بما في ذلك تحويل اقتصاداتنا وعلاقتنا مع الكوكب ومع التكنولوجيات الرقمية، وتمهيد الطريق لسلام دائم؛ وعلى هذا النحو، أن تضع حقوق الإنسان في صميم نظم الحوكمة الوطنية والإقليمية والدولية؛

(د) أن تعترف بأن السلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان، متساويان من حيث القيمة والأهمية، وذلك من خلال الالتزام بتعزيز ركيزة حقوق الإنسان حتى تكون متينة وفعالة ونزيهة وشفافة، بما في ذلك عن طريق زيادة الموارد المخصصة للمفوضية زيادة كبيرة لتمكينها من الاضطلاع بولايتها بفعالية.

103- ويدعو المفوض السامي جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكيانات الأمم المتحدة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تعزيز الرسائل والدروس المستفادة من مبادرة حقوق الإنسان 75 وضمان المتابعة الفعالة لتعهداتها في إطار هذه المبادرة.

Annex

Human rights: a path for solutions

Vision statement offered by the United Nations High Commissioner for Human Rights, Volker Türk

Renewing our commitment to human rights

1. 75 years ago, the adoption of the Universal Declaration of Human Rights signalled a new era of progress towards human dignity and agency for all. In retrospect, we have come a long way on that journey, but we are at a precarious moment and cannot take things for granted. With us, devastating conflicts, the triple planetary crisis, skyrocketing inequalities, and new powerful technologies whose risks are yet to be grasped.

2. As we confront these challenges, we recall the Declaration's conviction that, no matter the context, it is through respect for human rights we craft a better future for "our human family". In this spirit, I offer this Vision Statement as a contribution to the Summit of the Future and as signposts for the years to come. Its outlook has been informed by an extensive engagement with diverse actors all across the world throughout the year-long Human Rights 75 Initiative, which concluded in December 2023 at a High-Level Event hosted simultaneously in Geneva, Bangkok, Nairobi, Panama and globally online.

3. As an expression of shared values across cultures, the Declaration represents our common heritage, a testament to our universal human condition and our equal worth. Throughout Human Rights 75 we heard a resounding message of renewed commitment to its principles and to the greater cause of human rights.

4. In December 2023 we recorded over 770 pledges to take transformative action, including from 150 States from across the world. The issues covered a wide range of areas, from ratification of human rights treaties, law reform, strengthening national human rights institutions to action on equality for women or on business and human rights – a vivid illustration of the universality, interdependence and indivisibility of the human rights framework. The range of actors pledging, with 255 pledges from business, inter-governmental organisations, national human rights institutions, parliaments, civil society organisations and others - a reminder of the importance of a whole-of-society approach alongside the duties of States under international law.

5. In a world increasingly characterized by fragmentation, Human Rights 75 allowed a rare opportunity for collective reflection on the trajectory for human rights, its successes and failures. And on the current crisis of implementation. It is precisely at these moments, where freedoms are so imperilled, that the Declaration and the global human rights framework it seeded are most needed. Division, unequal outcomes and unsolvable crises are not an inevitability.

6. We see a remarkable level of support for human rights worldwide, despite some attempts to discredit them. The global survey undertaken by the OSF Barometer, for example, found a significant majority of respondents consider human rights to have been a "force for good", equating them with personal values. Illustrating what we see every day in our work. Human rights have the power to unify us at a time when we need to come together to contend with the existential challenges we face as humanity.

7. We must use this moment for reclaiming our human rights. This is also a moment for critical self-reflection, including by my Office and the entire human rights system. It is in no one's interest to instrumentalize human rights for political ends or to disregard them cynically. This will only threaten social cohesion, potentially unleash more destruction and chaos, and undermine international cooperation.

8. When the Declaration will reach its centenary, our world will be in so many ways unrecognizable. Reshaped by megatrends, more unknown unknowns and intensifying

complexity. Two paths open up. One of enlightened cooperation and solidarity, stable and seeking balance with our natural world. The other, unmistakably dystopian.

Delivering on the Promise of Human Rights

9. Our choice is clear – embrace and trust the full power of human rights as the path to the world we want: more peaceful, equal and sustainable. To do this, we must affirm human rights as protection – a guardian against abuse, a guarantor of accountability and the ultimate tool of prevention. But we must also understand human rights as a propulsive force to meet today's and tomorrow's challenges. Unlocking fresh ideas and tools, generating the resilience needed for the shocks we face and those yet to come. This entails honest, constructive, albeit at times uncomfortable and difficult, conversations. This is how societies can evolve, heal and change – and our global community overcome tensions and forge solutions in the common interest.

10. For governments, human rights offer a comprehensive, long-term, problem-solving formula – a blueprint for effective governance. Transcending ideologies and divisions, they open up space for productive cooperation. For individuals, rights are a moral and legal anchor for their aspirations to a life in dignity and justice, a profound acknowledgment of their equality and a source of hope. For youth, in particular, they offer reassurance that the social contract can be reimagined for their futures.

11. We heard powerful testimony throughout Human Rights 75 of how human rights approaches, even in our contested environment, are driving social transformation. It is important to recognise that societies are in a constant state of evolution. Points of divergence are a part of that, and continuous dialogue is therefore critical to address them. Human rights are at the centre of such dialogue and should be at the core of all policy areas at local, national and regional level. And at the global level too, human rights are the connective tissue.

12. We must use the momentum from Human Rights 75 to resolve to do things differently, conscious of the many lessons from the wins and failures in the decades since the Declaration's adoption. This means embracing fully *all human rights* – civil, political, economic, social and cultural, as well as the right to development, the right to a healthy environment and the right to peace - moving resolutely away from the unhelpful artificial divides erected in the past. Human rights must be at the centre of rebalancing our economies so they start working for all people and for the planet. Human rights can also free us from the impasse on addressing the triple planetary crisis and equip us to manage successfully the technology revolution. We must, at long last, act on their blueprint for ending cycles of bloodshed.

13. As we move forward, eight messages from Human Rights 75 stand out. These have also informed my Office's strategic direction and priorities, embedded in our Organisational Management Plan 2024-2027, and will guide our longer-term thinking.

1. We have a strong global movement for human rights: it must be supported and given the space to innovate

14. The vibrancy, dynamism and diversity of this movement underlines the continued legitimacy of human rights, their universal nature and their resilience for the future. An ever-expanding network of actors engaged in human rights – civil society organisations, environmentalists, economists, tech experts, scientists, academics, artists, philosophers, religious leaders, city officials, policymakers, philanthropists and many more – is generating new entry points for understanding, collaboration and progress. The plurality of perspectives, experiences and expertise, a source of strength. Amongst this diversity lies the opportunity to construct alliances between civil society and States on key human rights goals.

15. At the core of this movement are individuals and communities whose lived experience and concerns must drive the human rights agenda locally and globally. Everyone must have a say in shaping priorities and action. Stepping up availability of human rights education is critical, empowering individuals. The whole of society needs to be engaged in dialogue on human rights. We need to keep broadening engagement, reaching out to the silent majority who support human rights, as well as those who question its universality or relevance. We must keep working on framing new narratives with widespread resonance, making tools for

effective action more accessible, and identifying novel platforms and messengers. The worlds of art, culture and sport hold enormous potential here; a reminder of the centrality of cultural rights, as crucial to social ties as they are to individual identity.

16. For the human rights movement to flourish we need to confront the unacceptable trend of declining civic space in every region. Governments must put an end to regressive and repressive behaviours that suppress freedom of expression, association and assembly. And they must ensure human rights defenders, including environmental activists, are protected from all forms of intimidation and attack. We need to explore strategies for encouraging positive engagement by States with human rights defenders.

2. To end cycles of conflict put human rights at the centre of prevention and peacebuilding

17. Human rights transcend politics and ideological mindsets, only ever taking the side of humanity. This is a fundamental truth we must keep coming back to. The principles of international human rights and humanitarian law are our collective conscience, the guarantors of our very humanity. They must be respected without fail.

18. Human rights and peace are intimately connected. Human rights are at once a tool for prevention of violence, essential safeguards even amidst the conduct of hostilities, and a path to sustainable peace grounded in accountability and justice.

19. Widespread and systematic human rights violations often precede outbreaks of violence, making human rights analysis critical to early warning. Inequalities, alongside unaddressed grievances and exclusion, must be recognised properly as a strategic risk to peace and security. We must ensure that the human rights ecosystem in its fullness – UN, regional, civil society – is empowered to feed systematically into early warning and prevention processes.

20. One route could be through regular briefings to the Peacebuilding Commission. Another, through closer links between the human rights ecosystem and the Security Council. Ultimately, though, such initiatives will be futile if early warning does not lead to early action. We see repeatedly the profound human cost of ignoring warnings and concrete recommendations on prevention – along with the damage to multilateralism. We must heed the lessons of the past.

21. This includes ensuring a central role for human rights in shaping the future of UN peace operations and special political missions, and more generally in peace agreements. In all peace work, human rights are by nature inclusive, necessitating the meaningful participation of women, young people and others routinely excluded. Accountability and transitional justice are integral to human rights, as are their capacity to nurture compassion, healing and trust when societies emerge from conflict.

22. It is important to recognise that the human cost in other situations of violence, such as those related to gang violence or organized crime, can be as devastating as armed conflicts. In the long-term, stability can only be achieved through tackling the root causes, including poverty, social and economic discrimination and corruption. It is essential that law enforcement responses comply fully with human rights standards - preserving the rule of law and averting overreach along with over-securitization.

3. We must transform our economies with equality and sustainability at the core

23. Our economies are failing us. Mind-boggling inequalities, unbelievable wealth enjoyed by a privileged elite, alongside grinding poverty experienced by millions. This is a human rights crisis. Through the Human Rights Economy concept, we can perform the reset so urgently needed. Looking beyond profit, the short term and the interests of the few, the Human Rights Economy can deliver for people and planet because it is grounded in everybody's human rights.

24. States have an obligation to realize progressively economic, social and cultural rights through the application of maximum available resources. Human rights are integral to the 2030 Agenda, from the rights to food and water to the rights to health, including sexual and reproductive health, and education. Resolute action is needed to reverse regression in recent years.

25. Concrete ways for anchoring the economy in human rights include: the use of disaggregated data to illuminate intersecting, structural and systemic forms of discrimination; the adoption of metrics beyond GDP to reveal a fuller picture of inequalities and well-being; participatory and inclusive budget-setting processes; prioritizing the rights of women and girls, given the impact of their disproportionate role in unpaid care work and the informal sector; and treating as an investment in society, care and support for children, people with disabilities and older people which preserves their agency.

26. Strengthening of fiscal self-reliance through optimizing progressive tax policies, preventing illegal financial flows and tackling corruption, as well as maximizing official development assistance, result in a public purse better resourced to support institutions and services that advance enjoyment of human rights. More effective international cooperation on both tax and illicit financial flows is also needed.

27. For many countries, though, the fiscal space to invest in education, health, social protection and other public services is thin due to crippling debt burdens. Prioritizing spending in these areas, including through ringfencing, in order to meet human rights commitments are economic decisions that should not be undercut by debt repayments.

28. By respecting the primacy of human rights, we can shape an improved multilateral framework for debt relief and restructuring which would prioritize social spending, sustainable development and climate action over debt servicing. Alongside this, we need more effective human rights perspectives and guardrails both in the workings and reform of the International Financial Institutions and their architecture.

29. Similarly, reframing the relationship between business and society is long overdue. Corporate power continues to grow, largely unchecked. There needs to be a considerable step-up in implementing the UN Guiding Principles on Business and Human Rights. We need to build on the trend of making corporate due diligence for human rights harms, including those related to environmental degradation, mandatory through legislation. Efforts by those businesses who do choose to invest in human rights are welcome.

4. Environmental action, including on climate change, must be grounded in human rights

30. For too long, the health of our planet has been sacrificed for ill-considered and inequitable material gain. The impacts of our triple planetary crisis are equally unfair, with the severest effects landing on the most vulnerable and least responsible. We must build on the remarkable progress on the right to a clean, healthy and sustainable environment: through furthering its recognition in national, regional and international legal frameworks; the ratification of existing human rights and environmental instruments along with consideration of new ones; and the introduction of effective mechanisms and policies to operationalize this right.

31. The growing trend of human rights-related strategic litigation on the climate crisis has much potential to drive significant shifts in policy and practice on the part of governments and business. It may also generate even greater momentum for other accountability initiatives, on ecocide, for example - discussed in the following message. Children and young people are at the forefront of these remarkable litigation efforts. Their commitment is humbling. But none of this should have fallen on them. The responsibility lies squarely with those who hold power.

32. States must, without further delay, live up to their climate finance commitments, including for adaptation, loss and damage. Human rights require mobilization of adequate resources for global climate finance in an equitable manner. Countries that benefited least from the industrial revolution are left without the support necessary to protect their people and their environments. Communities feel abandoned, including those who face the loss of habitable land and possible displacement. Not only is this lack of international solidarity deeply unfair, it is a threat to our collective survival.

33. Human rights must be at the centre of all climate action. These principles are key to ensuring the transition to a low carbon economy is a just one, through placing people at the core of all policymaking and programmes. Difficult choices will have to be made, not least on jobs, and it is critical that these fully consider the needs and human rights of all affected.

The Human Rights Economy approach is integral to all of this; for example, through addressing inequalities, tackling unsustainable consumption and production practices, repurposing budget-setting processes, as well as underlining the need for an early deadline for the phase-out of public subsidies that result in environmental harm.

34. Environmental policies must be informed by a diverse range of voices, including those of Indigenous Peoples who often play a critical role in protecting ecosystems and biodiversity, yet have suffered repeated violations of their human rights, including to their traditional knowledge, lands and resources. We need to have robust and consistent standards governing participation, inclusion, safety, as well as free, prior and informed consent for Indigenous Peoples, for all processes, including those at the UN.

5. Governance must be responsive: through full participation and by ending impunity

35. For trust to be restored in public institutions, everyone must be able to exercise their right to participate meaningfully in public life. Essential for agency in our lives, participation also fosters a sense of having a stake in society, nurturing social cohesion. We must urgently end all forms of discrimination, notably racial discrimination, discrimination against women and girls, people with disabilities, LGBTQ+ individuals, older people, as well as against minorities. Such practices leave people behind, marginalize individuals and communities, and ultimately corrode our societies.

36. Meaningful participation also helps shape effective solutions. By encouraging input from across society, solutions can be targeted to actual need, benefit from varied perspectives and expertise, and attract widespread support. In an increasingly complex world, societies that fail to cultivate open debate and the free flow of ideas, including through free and independent media, will inevitably risk atrophy and instability. A vibrant civic space is essential for all of us to thrive. This includes a digital town square that is not dominated by hate speech and disinformation.

37. Online and offline, we need to move away from polarizing rhetoric that can only divide; instead valuing respectful discussion which creates the space for exploration, innovation, mutual understanding and 'more in common' narratives even in the midst of free expression of sharply diverging views. Connection, community and solidarity are proven conduits for dialogue, collaboration and solutions. We must reject the dehumanization of 'the other'. The vilification of migrants, refugees, political opponents, victims of conflict – a list that grows longer by the day – puts individuals and our societies at risk.

38. Elections are a litmus test of civic space and of effective governance. Polls are being conducted in an era where both deepfakes and disinformation can be generated more easily and effectively; in a context where the politics of distraction and division, as well as violence, are becoming familiar precursors to the ballot. States and societies cannot afford to fail this test. They must seize the opportunity to strengthen the social fabric and build a national agenda through an engaged process. Rights, such as freedom of expression and of assembly, must be fully respected, including through timely action by governments and companies to ensure an open, safe and inclusive digital space.

39. We must also urgently address widespread impunity. Good governance is dependent on holding accountable those responsible for human rights violations. Beyond an individual remedy, access to justice plays a broader, crucial role: preventing the simmering of unaddressed grievances capable of triggering instability and conflict. It is in every State's interest to invest properly in institutions that support the rule of law, from independent and well-resourced courts to transitional justice mechanisms and national human rights institutions.

40. Governments must also ensure effective routes for holding corporate actors to account for human rights harms. The accountability gap is apparent in relation to corporate responsibility, along with that of States and individuals, when it comes to environmental harms. This calls for innovative approaches. The potential of criminal law to deter harmful conduct and provide remediation deserves exploration, including efforts to establish the international crime of ecocide. We should also consider transitional justice approaches; for example, through an international commission of inquiry to investigate the causes of

environmental damage, both as an act of memorialization and in order to issue practical recommendations to States.

41. Environmental harms illustrate starkly the accountability deficit endured by Indigenous Peoples. Effective measures to address this include the integration of customary law into plural legal systems and facilitating greater visibility of human rights caselaw from national, regional and international bodies and mechanisms.

42. We also need to see enlightened leadership on reparatory justice for the legacies of slavery and colonialism, fully guided by the perspectives of people of African descent. This is as much about shaping our present and future as it is about addressing, at long last, the wrongs of the past.

6. Human ingenuity must be in the service of humanity: technology and science that uplifts all

43. Unprecedented advances in digital technology, including generative Artificial Intelligence, offer us previously unimaginable opportunities to move forward on the enjoyment of human rights and contribute to rescuing the 2030 Agenda. At the same time, the negative societal impacts are already with us and proliferating, and human rights harms are almost inevitably going to grow given the largely unregulated nature of some of these technologies The enormous digital divide means that millions are shut out from the benefits of the digital era with serious consequences for accessing healthcare, education, employment and other potential opportunities.

44. Placing human rights at the centre of how we develop, use and regulate technology is absolutely critical to our response to these risks. The human rights framework – as developed and applied over decades – constitutes an essential foundation for addressing the many questions raised in the digital sphere, including with regard to our privacy, our dignity and our voice. These standards span continents and contexts, moving us beyond ethics to legal obligations.

45. We need to shift decisively to regulation and binding industry-wide standards rather than relying on tech companies to self-govern, with robust provisions on due diligence, transparency and accountability. In areas where the risk to human rights is particularly high, such as law enforcement, the only option is to pause until sufficient safeguards are introduced.

46. A human rights approach requires inclusive and participatory processes which empower everyone affected by the roll-out of new tech - the online, the offline and the disconnected – to shape the digital environment; with a particular effort to reach out to those most often marginalized. States with limited resources must be properly at the table. But dynamics around technology reflect what is happening in society more broadly. Where civil society space is under pressure, the prospects for inclusive governance of technology are poor.

47. We have already developed a deep understanding of how human rights apply to digital technologies but face a disconnect with the capacity of key actors to translate this into practice. One way to bridge this is to establish, through the Global Digital Compact, a Digital Human Rights Advisory Mechanism. Supported by my Office, this service could provide an invaluable resource for States, companies and others as they develop legislation, policy and practices.

48. It is crucial that States pay greater attention to the right to benefit from science. This includes protecting the space for scientific enquiry and for evidence-based debate and decision-making, including on environmental crises - governments and industry must take decisive steps to end disinformation, attacks on experts and conflicts of interest. We also need to see greater opportunities for public involvement in decisions on the direction and use of scientific innovations, as well as a step-up in international cooperation on technology transfer, knowledge-sharing and financing.

7. It is time to go beyond voice: youth and children must be included meaningfully in decision-making and we must act on behalf of future generations

49. The need to hear from young people, both nationally and internationally, is well acknowledged. But as the Human Rights 75 Youth Declaration makes so clear, access must also come with the ability to influence outcomes, for all young people, in all their diversity. By opening up meaningful participation for youth at every level of governance, States create the conditions for better decision-making and stronger outcomes. National youth consultative councils, if well-resourced and transparent on impact, are an important way forward. The deficit in youth representation in politics also needs to be addressed; for many countries, this points towards lowering age requirements for voting and holding office. The new UN Youth Office will open up another route for greater integration of youth perspectives.

50. The ability of youth to lead meaningful lives, including through active citizenship, is being undermined by the crisis in education. The Secretary General's Vision Statement on Transforming Education outlines practical steps for addressing this. Human rights standards, in particular on equality and on the use of public resources, are integral to achieving the goal of accessible, quality education for children and youth that is fit for purpose in our rapidly changing world. Attention should be paid to coverage of environment-related issues given the disproportionate impact of the triple planetary crisis on younger generations.

51. We must drive radical improvements in the enjoyment of human rights by children - in every aspect of their lives, from social protection through to the implications of the digital world. Children bear the brunt of every crisis, most painfully in conflicts. Meaningful and equitable engagement of children in all their diversity in decisions concerning them at the local, national and international levels is integral to the full realization of their human rights. Capacity-building and support, including human rights education, are essential to empowering children and realizing their vision of a fairer, safer and happier world for all with human rights at the centre.

52. Looking further ahead, we must all - especially governments and the corporate sector – become more vigilant in our responsibility as caretakers for future generations. Long-term approaches which make effective use of preparedness and strategic foresight should become the norm. The Declaration on Future Generations being negotiated as part of the Summit of the Future is a crucial opportunity to safeguard the rights and interests of future generations, including their enjoyment of the right to a healthy environment.

8. None of this can be achieved without strengthening our human rights system.

53. Given the growth and complexity of issues before them, global and regional human rights institutions and mechanisms must continue to innovate for the purposes of effectiveness, accessibility, interconnectedness, transparency, responsiveness and inclusivity. This will require deeper collaboration to reduce dissonance and duplication, encouraging instead greater coordination. One concrete option is to expand on existing approaches which bring global and regional mechanisms together in a more systematic manner. We should pursue the openings for moving towards establishment of human rights mechanisms in every region.

54. Technology also has a vital role to play; for example, in managing and, potentially, sharing securely the information received by human rights bodies and other mechanisms. We also need to take human rights recommendations to people. This could be through meetings hosted in country bringing together the public, civil society and government to develop concrete plans for implementation. Building and enhancing partnerships, including creative alliances, will be integral in ensuring the effectiveness and resilience of the human rights system.

55. We must recognise that as the key institution for the UN's human rights pillar, my Office remains too small to fulfil properly its mandate, to meet demands from States and other actors, as well as respond to the range of challenges faced by the global community. An expansion of staffing, in particular in our country and regional presences, would upgrade our capacity to support peoples and governments more comprehensively. It has long been recognized that development, peace and security and human rights are interlinked and

mutually reinforcing pillars of the United Nations. This recognition must now be matched by adequate resources for the human rights pillar.

56. To enable my Office and the human rights system to work effectively, impartially and transparently, across all human rights – including the right to development, the right to a healthy environment and the right to peace – requires a significant strengthening progressively, in a predictable and sustainable manner, of our regular and voluntary budget resources. Alongside this, we will continue to innovate our ways of working, cultivate partnerships and develop networks. This includes bolstering our human rights coordination role in the UN system, including through the Agenda for Protection.

57. The long-term health of all human rights institutions and mechanisms depends ultimately on the extent of support from States. Our human rights architecture is their creation: an acknowledgement of the need for international bodies and mechanisms as both guardians of individual freedoms and as guides for all stakeholders on our journey to shaping stable, peaceful and prosperous societies through respect, protection and fulfilment of human rights. Conversations around human rights are often sensitive. But they are indispensable. No country has a monopoly of wisdom on human rights nor a spotless record. We all learn from each other. It is only through such dialogue that lasting change can become a reality, and further division, violence and chaos averted.

58. The remarkable evolution of the human rights system is something we should as a global community take pride in and seek to nurture further. This system is essential for the continued legitimacy of multilateralism. All duty bearers must engage with recommendations constructively. They must treat human rights crises wherever they occur with equal concern and consistency of approach, breathing more life into the principle of universality. We need an end to selectivity and double standards.

Our Commitment to Each Other

59. In pursing this vision for human rights, we stand in solidarity with all those denied their rights and pay tribute to the bravery of human rights defenders, past and present. We must draw determination from their courage to craft this new era for human rights, knowing that a long-term vision yields countless dividends today. And that a connecting thread runs between our actions and outcomes now and the world we will end up with in decades ahead.

60. The challenges are many and escalating, but progress is never linear. Through putting trust in our shared values and in each other, we can resolve to curb our most damaging reflexes. Choosing, instead, to keep moving, with even more conviction and ambition, towards the goal of individuals, societies and a global community thriving in alignment with our deepest values. We must seed that better future now.